القليل في النحو العربي

أ.م.د. تحرر محمد

لقد ترك علماؤنا تراثا ضخما من الكتب والمصنفات النحوية ما نفخر به ، وننهل من معينه . ولا شك من أن الباحث فيه يقف على كثير من الظواهر والأحكام النحوية التي تتجلى فيها ملامح تفكيرهم النحوي . منها أحكام دالة على القبول أو الرد القطعي أو الرد غير القطعي ، التي كانت سمات واضحة في مصنفات النحاة الأوائل سيبويه ومن تلاه .

فالنحاة يشيدون بالتركيب المستقيم بكل ما تملك حافظتهم اللغوية من ألفاظ ، الحسن ، والجيد ، وما إلى ذلك إذ كان التركيب صحيحا جاريا على الفصيح من كلام العرب وهم على العكس إزاء المرفوض من الاستعمالات غير الصحيحة الخارجة عن الفصاحة إذ يستعملون ألفاظا مثل الضعيف والشاذ،والمحال و الخطأ والقليل...الخ

إن القليل في مستوييه النظري والتطبيقي نتاج نظرية عامة وهي نظرية القياس ، إن الاستقراء الذي قامت عليه نظرية القياس ناقص ، لأنه استقراء لبعض كلام العرب وهو أمر يجعل أحكامها قابلة للمناقشة العلمية . وكذلك المقدمات التأسيسية التي قامت عليها نظرية القياس ملزمة (1) إلا إنهم لم يلتزموا بها وهو تصور فاسد بالحمل الخارجي ، لانهم خرجوا عنها على مستوى التطبيق فضلا عن ذلك ان الخروج عن المقدمات التأسيسية ينتج ان هناك تزاحما بين القياس والسماع ومقتضى هذا الخروج هو ان الوقعى للسماع نفسه وهو أمر يجعل القواعد والأحكام تدور مدار السماع لا مدار نظرية القياس.

من تعدد أشكال الخروج ان هناك خروجا نصوا عليه في مقدماتهم التأسيسية شاء المعترض ذلك أم أبى على إن بعض أنواع الخروج كالأخذ عن الأعراب الساكنين الحواضر (2) والاحتجاج بمجهول القائل والتوسع في السماع (3)

ان القياس مفهوم نسبي جدا وليس قطعيا ، لأنه قد يرد الفصيح ويقبل غير الفصيح ، وقد يقيس الشاذ ويشذذ المقيس وهذا يعني أننا نتعامل مع مفهوم قلق المقدمات وهو جعل المفهومين النظري والتطبيقي للقياس غير واضحين ومتداخلين وهذا ينعكس على الأحكام الناجمة عنه اذ تكون قلقة ومتداخلة ، وعلى هذا لا بد من تحديد الحكم وتخليصه من الاختلاط والتشابك مع غيره وتحديد الملامح الخاصة به.

الحكم ركن من اركان القياس ولكنه خرج عن هذه الى دائرة اوسع في افقها ودلالتها وهو ((ما يحكم به على الظواهر النحوية الموجودة من حيث فصاحتها ، وشيوعها او قلتها او ضعفها ونحو ذلك)) (4) . او هو ((ما يجري على الفرع من احكام الاصل صرفا ونحوا واعرابا)) (5) ان الحكم النحوي : ((هو كل ما يثبت لكلمة ، او التركيب من بناء او اعراب او تقديم او تاخير ، او غير ذلك مما يجعله جاريا على سمت كلام العرب)) (6)

قسم السيوطي الحكم النحوي على ستة اقسام : ((واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الاولى ، وجائز على السواء ...)) (7)

وهذه الاقسام ذكرها السيوطي ومن تلاه من النحاة . تقول د. خديجة الحديثي في تقسيم السيوطي للحكم النحوي : ((قد فسم الحكم النحوي مستنبطا هذا التقسيم مما ورد في كتب النحويين ابتداء من كتاب سيبويه ... وهذه الحدود والفروع والتنظيم والتبويب الذي اهتم به السيوطي انما تنبه عليها لدراسته علم الفقه واصوله ، وتنبه على ما يهتم به الفقهاء والاصوليون وحاول تطبيقه على نهج التاليف والدرس النحوي)) (8)

كما اثبت د. شرف الدين الراجحي تأثير مصطلحات الحديث في الدرس اللغوي اذ كان لاهل الحديث السبق في الكتابة عن الأدب ، وكان اللغويون تابعين لهم فهي إذن من مجالات تأثير مصطلح الحديث في الدرس اللغوي (9)

((فقد استعان أئمة اللغة بقواعد المحدثين في الترجيح بين الروايات المختلفة التي لا يمكن التدقيق بينها التي لا بد في اصدار حكم سليم فيها)) (10)

واختلف العلماء من تلك فقد وقف د. تمام حسان ، ود. احمد سليمان ياقوت موقفا محرضا ويحرصان على دراسة اللغة دراسة وصفية في ذاتها ومن اجل ذاتها وينهيان عن التورط بوسم التراكيب النحوية بالخطأ والصواب (11)

ويعلل د. نعمة العزاوي سبب هذه الاحكام الى عدم التمييز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة ولم يفرق ان لكل منهما نظاما خاصا تختلف فيه احداهما عن الاخرى ، وان النحو اعطى جل اهتمامه لانواع اللغة المكتوبة فترتب انه قدم قواعد اللغة على اساس معيـــــــاري فهذا استعمال (عال) ، وذلك استعمال (قبيح) او (شاذ) (12)

ووقف طائفة من اللغويين موقفا ايجابيا من هذه الاحكام وان معيارية اللغة تستند الى ركائز علمية تقوم على وعي المستويات اللغوية ، ويعد يونس من اوائل النحاة الذين حددوا هذه المعايير فهو لا يتشدد في تطبيق احكامها ولا يتساهل بها(13)

ويرى د. عبد العال سالم مكرم ان موقف سيبويه من التراكيب موقف الناقد ، ولم يكن ناقلا فقط وانما له شخصية ازاء هذه الآراء فيرمي بعضها بالضعيف والقبيح ... اما الاراء التي استقام دليلها فان سيبويه يأخذ بها فسيبوية لم يكن آلة تحكي آراء غيره بل له شخصية مستقلة ينقد في مواضع النقد ويشيد في مواضع الاشادة (14)

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان النحاة القدماء قد سنوا هذه الاحكام ونصوا عليها ومنها القليل او القلة .

ان القلة قانون من قوانين اصول النحو منذ القدم ، وعند الحديث عن القلة لا بد من التحدث عن الكثرة ، لان القلة والكثرة صنوان وقانونان من قوانين اصول النحو(15) والنحاة بنوا القاعدة النحوية على الاكثر الاعم الاغلب من كلام العرب واللغة التي خرجت عن هذه الكثرة لا تبني عليها قاعدة ، وهي ليست محل شك وشبهة ولكنها خرجت عن مستوى الكثرة (16)

واشترط ابو البركات الانباري في اصل السماع قوله :((فاما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة)) (17) اي يشترط بالمنقول الخروج عن حد القلة .

وقسم ابن الانباري المنقول على **قسمين** :

احدهما : **المتواتر**

الآخر : **الآحاد**

والمقصود به نقل الواحد ، ولا يشترط ان يوافقه النقل غيره بشرط ان يكون عدلا ، رجلا كان ام امرأة ، حرا كان ام عبدا (18)

يقول د. المخزومي : ((ان عبد الله بن ابي اسحاق كان انما يقيس على الاكثر والافشى)) (19)

ان لفظتي القلة والكثرة تترددان في الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية وترد هاتان اللفظتان وصفا للمسموع الوارد عن العرب من نصوص اللغة الفصيحة وقد جرى خلاف بين اللغويين في المفهوم الدقيق لهذين المصطلحين ، وفي

حدودهما ، ومقدارهما الحقيقي ، وفي صفات الموصوف بهما ، وفي قياسية المسموع الموصوف بهما وعدم قياسيته يقول الاستاذ عباس حسن: ((ان غموض هذه المسألة الرئيسة مسألة القلة والكثرة بنوعيها (الذاتي والنسبي) أوقع الباحثين قديما وحديثا في حيرة واضطراب مؤلمين يصوب هذا ما يخطئه ذلك ، ويبيح ذلك ما يمنعه سواه)) (20) .ولم يتفقوا على حد القليل ، وحد الكثير الذي ان وصلت اليه النصوص وصفت بالقلة او الكثرة . والخطأ الآخر ((هو عدم تحديد (الكم) الذي اذا بلغته النصوص صارت كثيرة ، واذا وصلت اليه عدت قليلة ، واذا لم تتحقق فيه عدت شاذة . وعدم تحديد (كم) الاطراد . والقلة والشذوذ اوقع ... البحث النحوي بأسره في اخطاء كثيرة))(21)

من الاشكال التي تواجه البحث النحوي هي غياب مفهوم الكثرة وعدم وضوحه ، والتي تعد من المباني الاساسية التي يقوم عليها القياس نظرية ، وقواعد ، وتطبيقا ، واختلف فيه العلماء على المستوى التطبيقي تقول الدكتورة خديجة الحديثي : ((... كما اختلفوا في المطرد الذي يصح القياس عليه وعلى اي اللغات يقاس ؟ أيقاس على ما سمع عن العرب الفصحاء أم ان هناك شروطا يجب توافرها ؟ أيقاس على كل اللغات ام ان هناك لغات معينة يؤخذ بها ويقاس عليها ، ولغات اخرى يؤخذ بها ولكن لا يقاس عليها؟ وما مقدار ما يقاس عليه ؟ أ تشترط الكثرة أم يقاس على القليل ، كما يقاس على الكثير ؟ هذا ما اختلفوا فيه اختلافا كبيرا)) (22)

ولم يتناول الباحث محمد جاسم العبودي (القلة) و(الكثرة) بحجة ان تخرجه من الموضوع الذي يبحث فيه وقال : ((والحديث عن الكثرة والقلة ، وسائر أقسام المسموع حديث طويل الذيل اذا تعرضت له خرجت عن موضوع الاطروحة لكن لابد من تناوله على نحو الاجمال لتتضح قيمة هذه القواعد التي تتحكم بالموضوع ...)) (23)

وأجاب الباحث عن سؤال المحدثين عن الكثرة والقلة اذ قال : ((وربما امكن الجواب على اسئلة المحدثين بأن يقال : ((ان الكثرة والقلة ترجع الى العدد ؛ لانه ليس غيره ممكنا في هذا المقام ، وانها قضية نسبية كما ذكر ابن هشام وسبقه ابن جني وان النحويين يقيسون على الاكثر ، اما الكثير فيرجع الى اجتهاد كل نحوي ... هذا كله مع الاتفاق على اصول مذهب واحد فكيف باختلاف المذاهب ...؟)) (24)

ان الباحث لم يحدد الكثير والاكثر من حيث العدد . وقد اهمل تمام حسان مفهوم الكثرة والقلة مع انهما اساس وضع القواعد اذ تحدث عما سماه (قواعد التوجيه) و (قواعد الاستدلال) فذكر لها عدة مصاديق مثل : القليل لا يعتد به والحمل على المعنى كثير في كلامهم ، والتنقل من معنى الى معنى كثير في كلامهم ، والحمل على الجوار كثير في كلامهم(25) الا انه سكت عن بيان مفهوم الكثرة ، والقلة فجعل بهذا عين القاريء وفكره على معنى الكثرة والقلة اكثر من القواعد التي عرضها !!

لذا فان مفهوم الكثرة مضطرب متأرجح غير مستقر في ذهن القدماء وله مستويان:

المستوى الاول : الكثرة هي الاطراد

قال ابن جني : ((... الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب : مطرد في القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ، وذلك نحو : قام زيد ...، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك 000قولهم : ((مكان مبقل)) هذا هو القياس ، والأكثر في السماع (بلقل) ...والثالث : المطرد في الاستعمال ، شاذ في القياس نحو قولهم : أخوص الرمث ... والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو لتتميم (مفعول) فيما عينه (واو) نحو ثوب مصوون ...كل ذلك شاذ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره اليه ... واعلم ان الشيء اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلابد من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ...)) (26)

نص ابن جني على عدم اهمية المطرد في الاستعمال أو الأكثر في الاستعمال إلا أن ابن جني لم يلتزم بذلك اذ ذهب الى ان كثرة الاستعمال يقدم على المقيس ، وان كان قويا في القياس ، وفي ذلك يقول : ((... وان شذ الشيء في الاستعمال ، وقوى في القياس كان استعمال ماكثر استعماله أولى، وان لم ينته قياسه الى ما انتهى اليه استعماله ...)) (27)

ان كثرة الاستعمال لا قيمة لها فعلام بنى اللغويون اصولهم يا ترى ؟ ومعلوم بالضرورة ان ما يسمى مقيسا ناتج الاستعمال الكثير للمادة اللغوية ، فان لم يعتمد على هذه الكثرة فمن اين تأتي صفتة القياسية ؟

المستوى الثاني : الكثرة نسبية

وهنا تصوران ، الاول : أنها عددية لا يشترط فيها التكلف العددي انما تكفي منه نسبة معقولة لبناء قياس ، او رفض مسموع ، وهو ما يبدو من قول ابن هشام الذي أورده السيوطي قال : ((قال ابن هشام : اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا ، فالمطرد لا يتخلف ، والغالب اكثر الاشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل القليل ، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبها ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فعلم بهذا مراتب ما يقال في ذلك)) (28) وهذا التصور لمفهوم الكثرة مردود ويدل على ذلك ان جمع (فاعل) وصفا لمذكر عاقل على (فواعل) ورد له ما يزيد على الثلاثين مفردة (29) وعلى مبني ابن هشام يكون في قمة الاطراد إلا أن الصرفيين رفضوا كونه مقيسا وذهبوا الى القول بالشذوذ او الضرورة (30)

اما التصور الثاني : فهو ان الكثرة لا علاقة لها بالعدد وانما هي تعبير عن الحالة العامة ، وهو مبني فهمه الباحث امين الخولي من نصوص بعض القدماء(31)

ومع هذه التصورات كلها يتضح غياب مفهوم الكثرة وتناقضه وبهذا اشكال قائما على القياس ويتنج عنه غياب لمفهوم القلة

القليل في اللغة والنحو كثير جدا وذلك بشهادة العلماء منهم ابن جني قائلا : ((ما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ويقل في الاستعمال كثير جدا وان تقصيت بعضه طال))(32)

وافرد ابن جني بابا للقياس على القليل اذ يقول : ((باب جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو اكثر منه))

((هذا باب ظاهره – الى أن تعرف صورته – ظاهر التناقض ، الا انه مع تأمله صحيح ، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره اكثر منه ، الا انه ليس بقياس)) (33)

وهذا المنهج في القياس على القليل كان عند يونس من قبل يقول د. الحلواني وهو يتحدث عن مستويات اللغة عنده : ((وبقي من هذه المستويات* اللغوية ما كان يعده يونس قليلا وهذا الضرب غير مرذول عنده اذا كان يراعي أصلا من اصول اللغة وكثيرا ما نراه يجيزه اذا صح عنده نقله عن الفصحاء ، ولقد رأيناه يقبل ثبوت ياء المتكلم في المنادى ورفع المستثني المتقدم على الرغم من قلة استخدامها)) (34)

يلاحظ ان معنى القليل ذو سمات مشتركة مع مصطلحات اخرى وهي الشاذ والنادر فقد قال الشريف الجرجاني : ((الشاذ ما يكون مخالفا للقياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته...)) (35)

ثم يرى ان مفهوم الشاذ يختلف عن مفهوم النادر والضعيف فقد قال : ((000والفرق بين الشاذ والنادر والضعيف هو أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيرا ولكن بخلاف القياس ، والنادر هو الذي يكون وجوده قليلا، ولكن يكون على القياس والضعيف هو الذي لم يصل حكمه الى الثبوت)) *(36)*

ويؤخذ عليه انه جعل القلة من مقتضيات الشذوذ وهذا مردود ؛ لان القلة من مقتضيات القياس . والندرة ، وهي مستقلة عند ابن هشام كما ان الكثير من مقتضيات القياس الاصلية لذا فمحاولة حصرهما في الشذوذ مصادرة للمطلوب ، وهي – كما يلاحظ – تفريعات تحتاج الى ادلة عميقة ودقيقة ، وتفصيل واسع ، لا ان ترسل ارسال المسلمات . انه تبنى ما هو مناقض مذهب غيره فهو يرى ان النادر مع قلته يلزم القياس ، واما غيره فيرى انه يلزم القياس ، او الشذوذ ، او الشذوذ والندرة معا وهذا تعارض لا يمكن معه تشخيص حقيقة النادر ، كما انه يرى ان الشاذ يقبل احيانا ويرد احيانا ، وهو مبني جديد عنده الا انه معارض لما يراه غيره من ان الشاذ مردود ، وغير مقبول ، ومع هذا التعارض لا يمكن الوقوف على الحكم القطعي للمصطلح .

ونرى هذا التداخل عند الجاربردي في حدة النادر اذ قال : ((... واعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته ... والنادر ما قل وجوده ، وان لم يكن بخلاف القياس 000والضعيف ما يكون في ثبوته كلام ...)) *(37)*

ويؤخذ عليه انه جعل القلة من مقتضيات النادر ، في حين انها عند ابن هشام مستقلة لا علاقة لها بالنادر .(38) ويرى الجاربردي ايضا ان القلة من لوازم الشاذ ، لا نعرف متى تقتضي القياس ؟ ومتى تقتضي الشذوذ ؟ ومتى تقتضي الندرة ؟ ولا نعرف ايضا متى تخالف القلة القياس ، ويرى الجاربردي ايضا ان القلة من لوازم الشاذ ولكنه اهمل بيان كونها من لوازم القياس ايضا وهذا تداخل اصطلاحي متناقض يسقط معه التعريف جملة وتفصيلا اذ كيف تكون القلة لازمة قياس وشذوذ وندرة ، وتكون مستقلة عن غيرها في آن واحد ؟

يرى الجاربردي ان مخالفة القياس هي الشذوذ من دون الالتفات الى (القلة والكثرة) ، وهذا التواء واضح في التعريف ؛ لان (القلة و الكثرة) لا تخالفان القياس ايضا ، فتنتجان بذا مقيسا ، وهو امر يلزم الجاربردي بيان متى تخالف القلة القياس ومتى لا تخالفه ؟

ان مبنى الجاربردي للنادر مناقض لما يراه غيره فالشريف الجرجاني يرى ان النادر يلزم القليل ولا يخرج عن القياس ويزاد على ذلك ان تشخيص الجاربردي للنادر بالقليل فيه مصادرة للمطلوب ؛ لان النادر يلزم اقل القليل ايضا

يرى ابن جماعة ان القلة قاسم مشترك بين النادر والشاذ اذ قدم تعريفا للشاذ يقوم على المقارنة والمقتضى اذ قال : ((... بين الشاذ والنادر عموم من وجه ، فما خالف القياس وقل وجوده شاذ ونادر ، وما خالف وكان كثيرا شاذ فقط ، وما قل ولم تخالف نادر فقط ...)) (39)

يؤخذعليه قوله : ((فما خالف القياس وقل وجوده شاذ ونادر)) فيه نظر ؛ لان ما قل ذكره قد يكون مقيسا ايضا وقد يكون القليل نوعا قائما بنفسه عند ابن هشام ، او نادرا فقط على مبنى الشريف الجرجاني والجاربردي وكما يخالف القليل القياس لا يخالفه ايضا ، وهنا تجتمع المتناقضات فالقلة لازم قياسي وشذوذ وندرة معا ، ونحن لا نعرف متى تقتضي القياس ؟ ومتى تقتضي الشذوذ ؟ ومتى تقتضي الندرة ؟ ولا نعرف ايضا متى تخالف القلة القياس ، وما شروط ذلك ؟ ومتى لا تخالفه ، وما شروط ذلك ايضا ؟

ان القليل لغز حير المحدثين كذلك من حيث حدة ومقداره وشروطه وهذا ما وقع فيه المحدثون ايضا اذا اختلط المصطلح عندهم .

لقد قدم مجمع اللغة العربية في القاهرة تعريفا غامضا للشاذ مختلطا بالقليل ومنازله ، والنادر وامثاله جاعلا القلة والضعيف لازمتين له فقال : ((ويقال للشاذ : القليل ، والاقل ، والنادر ، وأمثالها مما يفيد القلة ، والضعف ايضا)) (40)

ويؤخذ على مجمع اللغة العربية في القاهرة انه لم يجعل (الكثرة) من مقتضيات الشذوذ ، وهذا مناقض لما ذكره القدماء الذين جعلوا (الكثرة) من مقتضيات الشذوذ ، وهو أمر يجعل فهم المجمع للشاذ غير جامع . كذلك ان المجمع متناقض في فهمه للشذوذ فهو في التعريف ينص على ان (القليل) و (الاقل) و (النادر) وامثالهن مترادفة ، ولازم اعتراف المجمع هذا ان تكون النسبة بينهن

متساوية ، الا ان المجمع لم يلتزم بذلك وناقض نفسه ، اذ جعل نسبة القليل (13%) ، اما النادر فقد جعل نسبته (4.3) تقريبا (41) ، فاين التساوي ؟

ان ادعاء المجمع ان الشاذ في ضروبه المختلفة من القليل والاقل والنادر يلزم القلة ، غير صحيح ؛ لانه يلزم الكثير ، والمطرد ، والغالب ، والشائع ، ايضا كما ان الضعيف لا يلزم – كما يدعي المجمع -، لان الضعيف غير الشاذ والشاذ يلزم الفصاحة ، ولا سيما ان كان واردا في فصيح الكلام مثل القرآن ، والحديث ، وفصحاء العرب ، وهو أمر اعترف به القدماء

ان المجمع جعل (القليل) ، و (الاقل) ، و (النادر) من لوازم الشاذ ، وهذا متناقض مع ما ذهب اليه القدماء فالنادر عندهم مستقل عن الشذوذ على المستوى النظري ، كما ان (القليل) عندهم من مقتضيات القياس ، او الشاذ وحده او النادر وحده ، او الشاذ والنادر معا أو لايلزم ذلك كله عند ابن هشام لذا يرد التعريف الذي قدمه المجمع .

وقد حصل هذا التداخل عندما اراد الباحث أمين الخولي ان يقدم مفهوما للشاذ مما افاده من كلامي ابن جني وابن هشام فقال : ((فالشذوذ لا يناط بقلة ، بل بمخالفة الحال العامة من الباب من اللغة ...)) *(42)*

يرى ان القلة والكثرة لا علاقة لهما بالشذوذ اذا قال :((... وربما كان هذا الملحظ ؛ لان اصحاب اصول النحو لا يذكرون عند كلامهم على القلة والكثرة ...)) *43*

ويؤخذ على هذا الباحث ان بيان المطرد والكثير والقليل والنادر بالنسبة المئوية (44) ضد مطلبه تماما لان الشذوذ يقتضي (الكثير) و (القليل) ولما كان

(الكثرة) ، و(القلة) متعينة بالعدد لزم ان يكون الشذوذ متعلقا بالعدد .

بيد ان الخولي وقع فيما وقع فيه ابن هشام من قبل ، لان الشذوذ يقتضي (الكثير) و (القليل) وهذا يربك الباحث فلا يعرف اين يضع الشذوذ في الكثرة وقد حدد نسبتها أم في القلة أم مع النادر؟ فكان عليه ان يقنع المتلقي كيف لا يلزم الشذوذ (القلة) و (الكثرة) ؟

واجمالا فان الباحثين لم يوفقوا لحل معضلة التداخل بين هذه المصطلحات شأنهم في ذلك شأن القدماء الذين جعلوها مبهمة فتناقضوا هم فيها وحيروا من بعدهم أيضا يذكر لنا شهاب الدين الخفاجي سانحة في كتابه ((طراز المجالس)) قائلا : ((قال القرافي (لاح لي اشكال عرضته على الفضلاء عشرين سنة ، فلم يظهر لي

ولهم جوابه 0 وهو ان اهل الاصول اختلفوا في اقل الجمع ، هل هو ثلاثة أو اثنان))(45)

فأكثر أصحاب هذه الحدود أرادوا (بيان معنى القلة) من خلال مقابلته بمصطلحات غير واضحة كالكثير ، والنادر ، والشاذ .

وعلى ذلك فالقليل حكم كمي ليس له عدد معين تحدد قيمته بحسب الكم الكلي المتوافر لديك ، اي : لكل كمية معينة قليل محدد يختلف عن القليل في كمية اخرى قد تكون هذه الكمية اكبر او اصغر وتبعا لهذه الكمية يختلف مقدار القليل ويدلك على ذلك تحديد النحاة لدلالة القلة بانها من (3- 10) ، في حين كان مقدار القليل ثمانين في تفسير قوله تعالى : (وما آمن معه الا قليل) (هود :40) وكانوا ثمانين . فالثمانون هو القليل (46) اي بالنسبة الى الجمع الموجود آنذاك 0 فنرى اختلاف مقدار القليل بحسب الكم الكلي.

الهوامش

1 -ينظر الفهرست 49 – 50
2 -ينظر الدراسات اللغوية عند العرب \ 340
3 -ينظر الخصائص \ 1 \ 357
4 -المدارس النحوية \ 298
5 -المعجم المفصل في النحو العربي 1 \ 497
6 -اصول النحو وتاثيرها باصول الفقه \169
7 -الاقتراح في علم اصول النحو 19
8 -المدارس النحوية \ 298 – 299
9 -مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب \ 13
10-الحديث النبوي واثره في الدراسات اللغوية والنحوية \ 457 – 458
11- ينظر دراسات في علم اللغة القسم الاول \ 85 وكتاب بين المعيارية و الوصفية \15
12-مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة \ 130
13- المفصل في تاريخ النحو العربي \ 1\220
14-الحلقة المفقودة في النحو العربي \ 390 – 392
15-ينظر اصول النحو العربي \ 70 ، 71 ، 72
16-ينظر الحلقة المفقودة في النحو العربي \ 168 ، 254 ، 255

17-الاغراب في جدل الاعراب \ 45
18-ينظر اصول النحو العربي 32 ، 33
19-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو \ 42
20-اللغة والنحو بين القديم والحديث \44
21-اصول التفكير النحوي \ 96
22-دراسات في كتاب سيبويه \ 87
23-القواعد الكلية \ 116
24-القواعد الكلية \ 119 ، 120
25-ينظر الاصول دراسة ايبستمولوجية \227
26-ينظر الخصائص \1 \96 ، 97 ، 98 ، 99
27-الخصائص 1 \ 124
28-المزهر \ 1 \ 234
29-ينظر الفيصل في الوان الجموع \ 77
30-ينظر شرح الكافية الشافية \4\ 1865
31-ينظر كتاب في اصول اللغة \ 128 – 129
32-الخصائص \1\ 129
33- الخصائص 1 \ 115
34- المفصل في تاريخ النحو العربي \1\ 223 ، 224
35- التعريفات \ 84
36- التعريفات \ 84 ، 85
37- الاشباه والنظائر \ 2 \ 180 ، 181 وينظر كشاف اصطلاحات الفنون \3\ 741
38-ينظر المزهر \ 1 \ 233 ، 224
39- ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو \152 ،الشذوذ الصرفي \ 12
40- النحو الوافي 4\ هامش 634
41- ينظر كتاب في اصول اللغة \ 129
42- كتاب في اصول اللغة \ 128
43- كتاب في اصول اللغة \129
44- ينظر القواعد الكلية الصرفية والنحوية \ 119
45- طراز المجالس \153

46- البحر المحيط\ 5 \ 223 ، التحرير والتنوير 11 \ 260

المصادر و المراجع

- القران الكريم
- الاشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت 911)، الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1406- 1985م .
- اصول التفكير النحوي : الدكتور علي ابو المكارم ، بيروت ، 1973
- الاصول دراسة ايبستمولوجية لاصول الفكر اللغوي العربي (النحو ، فقه اللغة ، البلاغة) ، الدكتورتمام حسان ، مطبعة النجاح ، المغرب ،ط1، 1401 – 1981م
- الاصول في النحو ، ابو بكر محمد ابن السري المعروف بابن السراج (ت 316)، في : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة سلمان الاعظمي بغداد (د.ط) 1393 – 1973م
- اصول النحو وبأثرها باصول الفقه ، محمد جاسم عبود (رسالة ماجستير) كلية الاداب جامعة بغداد 1999م
- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الادلة في اصول النحو ، ابو البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الانباري (ت 577) تح : سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية دمشق (د.ط) 1377 – 1957م
- الاقتراح في علم اصول النحو جلال الدين السيوطي (ت911) ،تح :محمد فارس ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 1418 – 1998م
- البحر المحيط ابو عبد الله محمد بن يوسف الاندلسي (ت745) مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض المملكة العربية السعودية (د. ت)
- التحرير والتنوير ، المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي ، تاليف الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، مؤسسة التاريخ ، بيروت لبنان ، ط1 1421 – 2000م

- التعريفات ، السيد الشريف الجرجاني (ت816) ومعه بيان رسالة اصطلاحات رئيس الصوفية الواردة في الفتوحات المكية ، مطبعة الاتحاد المصري (د.ط) (د.ت)
- الحلقة المفقودة في النحو ، د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الوحدة ، للنشر والتوزيع ، الكويت 1397 – 1977م
- الخصائص ، ابو الفتح عثمان بن جني (ت392) تح ، : محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ،ط1 ،1372 – 1952م
- دراسات في علم اللغة : الدكتور كمال بشر القسم الاول
- دراسات في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت)
- الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث ،محمد حسين آل ياسين ،منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان ،ط1 ،1400- 1980
- الشذوذ الصرفي الى نهاية القرن الرابع الهجري (رسالة ماجستير)،كامل راهي مرزوك ، كلية التربية (ابن رشد) – جامعة بغداد 1420-2000م
- شرح الكافية الشافية جمال الدين بن مالك (ت672) تحقيق وتقديم عبد المنعم احمد هريدي ، دار المامون للتراث (د.ط) (د.ت)
- الشواهد والاستشهاد في النحو، الدكتور عبد الجبار علوان النايلة مطبعة ،الزهراء ،بغداد، ط1 ،1976 م
- طراز المجالس : شهاب الدين احمد بن محمد الخفاجي ،المطبعة العامرة الشرقية ،لصاحبها حسين افندي شرف ، د.ت
- الفهرست ، ابن النديم ، تح : رضا تجدد ، طهران (د.ط) 1971م
- الفيصل في الوان الجموع ،عباس ابو السعود ،دار المعارف في مصر (د.ط) 1971م
- القواعد الكلية الصرفية والنحوية والنظرية والتطبيق (اطروحة دكتوراة) محمد جاسم عبود العبودي ،كلية الاداب - جامعة بغداد 1425 – 2004م
- الكتاب بين المعيارية والوصفية ، د.احمد سليمان ياقوت ،منشورات دار المعرفة الجامعية ،اسكندرية – مصر، ط1 ،1989م
- كتاب في اصول اللغة (مجموعة القرارات التي اصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين الى الدورة الرابعة والثلاثين في أقيسة اللغة واوضاعها العامة ،وفي الالفاظ والاساليب معلقا عليها ،ومقرونة بما قدم في شأنها من بحوث

ومذكرات) المجمع اللغوي القاهري ،اخرجها وظبطها وعلق عليها محمد خلف الله احمد ،ومحمد شوقي أمين، الهيأة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة ،(د.ط)، 1969م

- كشاف اصطلاحات الفنون ،محمد علي بن علي التهانوي ، دار صادر بيروت (د.ط)، (د.ث)
- اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب القاهرة ، ط4 1421 – 2001م
- اللغة والنحو . بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط1 ، 1966م
- المدارس النحوية ، الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ، طبعة 2 ، 1410 – 1990م
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ، (د.ط) 1955م
- المزهر في علوم اللغة وانواعها ، جلال الدين السيوطي (ت911) شرح وضبط وتصحيح وتعليق : محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، منشورات المكتبة العصرية بيروت ، (د.ط) ، 1992م
- مصطلح الحديث واثره على الدرس اللغوي عند العرب ، الدكتور شرف الدين الراجحي ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، ط1 ،1985م
- المعجم المفصل في النحو العربي ، اعداد ، الدكتورة عزيزة فوال بابتي ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط2 ، 2004م
- المفصل في تاريخ النحو العربي ، الجزء الاول قبل سيبويه ،الدكتور محمد خير الحلواني ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط1 ، 1399 – 1979م
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، الدكتور نعمة رحيم العزاوي ،منشورات المجمع العلمي العراقي ،ط1 ، 2001م
- النحو الوافي عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط3 ، (د.ت).